

اعادة بناء القدرات الاحصائية  
وانضمام لبنان إلى "النظام العام لنشر البيانات"

بقلم الدكتور ناصر السعيدي  
المنسق الوطني لمشروع الـ GDSS  
والنائب الاول لحاكم مصرف لبنان

بيروت، نيسان 2003

## الفهرس

2.....المقدمة: الاحصاءات جزء من البنى التحتية.....

أ- أهمية دور الاحصاءات في القطاع الرسمي والخاص كأساس في تلبية احتياجات متخذي القرارات الرشيدة وفي صياغة

4.....السياسات العامة.....

5.....ب- الوضع الحالي للاحصاءات المالية والنقدية وعلى القطاع الإنتاجي والسكاني والاجتماعي في لبنان.....

9.....ت- انضمام لبنان إلى "النظام العام لنشر البيانات" المطروح من قبل صندوق النقد الدولي.....

11.....(1) أهداف النظام العام لنشر البيانات.....

12.....(2) البيانات الوصفية.....

13.....(3) خطة العمل لوضع نظام ال GDDS قيد التنفيذ.....

14.....ث- الخطوات نحو بناء القدرات الاحصائية.....

14.....(1) برنامج العمل الوطني.....

14.....أ- الاحصاءات عن الاقتصاد الكلي.....

14.....ب- الاحصاءات الاجتماعية والسكانية.....

15.....(2) المؤسسات.....

16.....(3) تحديث قانون الاحصاءات.....

18.....(4) مؤشرات بناء القدرات الاحصائية "شراكة باريس 21".....

19.....(5) استعمال المعلوماتية والتقنيات الجديدة لتجميع ونشر البيانات.....

19.....أ- ادخال صفحة ل"النظام العام لنشر البيانات" على اللوحة الإلكترونية لمصرف لبنان.....

20.....ب- انشاء بنك للمعلومات "LebStat" Lebanon Statistics Portal.....

20.....ج- اقتراح مشروع لدعم وبناء القدرة الاحصائية في البلدان العربية ARABSTAT.....

21.....ح- أهم التوصيات للنهوض بقطاع الاحصاءات.....

23.....الملاحق.....

23 ملحق رقم 1: قرار السلطات اللبنانية دخول حيز النظام العام لنشر البيانات وتعيين مصرف لبنان منسقا عاما.....

23 ملحق رقم 2: فريق العمل الوطني.....

23 ملحق رقم 3: خطة العمل لتطوير الاحصاءات عن القطاع الانتاجي والمالي والمالية العامة.....

25 ملحق رقم 4: خطة العمل لتطوير الاحصاءات عن القطاع السكاني والاجتماعي والعمل.....

ملحق رقم 5: استمارة مؤشرات بناء القدرات الإحصائية STATISTICAL CAPACITY BUILDING

27 ..... INDICATORS الموضوعة من خبراء "شراكة باريس 21"

27 ..... ملحق رقم 6: توزيع المؤشرات الإحصائية بحسب مصادرها

**29** ..... المراجع:

## المقدمة: الاحصاءات جزء من البنى التحتية

ان الاحصاءات هي من أهم مستلزمات صنع وترشيد القرار للدولة الحديثة خاصة لحاجات اعادة الاعمار والتخطيط مما يوجب استخدامها في صياغة السياسات العامة ويؤكد مساهمتها في دفع عملية التنمية وعملية الحفاظ على الاستقرار في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.

يشكل تعدد مصادر البيانات الاحصائية في القطاع الرسمي وصعوبة الحصول على جداول احصائية متوافقة مع حاجات واهتمامات متخذي القرار عائقا في رسم السياسات السليمة في لبنان. وفي غياب التنسيق بين مختلف الادارات الرسمية، ان المعلومات التي تجمع وتنتشر غير متناسقة ومن نوعية مختلفة وهي لا تتطابق حكما مع المعايير الدولية للاحصاءات والمشرعة من الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية. بالفعل ان النظام الإحصائي في بلدنا يعاني من ثغرات ونقاط ضعف منها قلة البيانات الإحصائية المفيدة التي من شأنها أن تدعم عمليات اتخاذ القرارات في القطاع العام والخاص، وجود اطار قانوني بحاجة الى التطوير والتحديث وعدم اهتمام عام بالاحصاءات كنهج علمي.

ومن أجل تعزيز الشفافية والتأكيد على مساهمة الاحصاءات في دفع عملية التنمية واستخدامها في صياغة السياسات العامة وترشيد القرار للدولة الحديثة خاصة لحاجات اعادة الاعمار والتخطيط، كان لا بد للبنان أن يقدم على اعادة بناء قدراته الاحصائية وتطوير نظامه الاحصائي الوطني ليصبح نظاما قادرا على توفير المعلومات التي من شأنها أن تتيح مراقبة ورصد السياسات الحكومية وانعكاساتها على صعيد تحسين سبل العيش ومستوى الدخل والتنمية. وفي خطوة أولى لتحسين الامكانيات والقدرات الاحصائية، قررت السلطات اللبنانية دخول حيز "النظام العام لنشر البيانات" (أي ال General Data Dissemination System ) المعمول به من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعيين مصرف لبنان منسقا عاما.

إن نظام الGDDS المطروح من قبل المنظمات الدولية يمثل إطاراً سليماً لتحسين نوعية البيانات الإحصائية من اجل دعم الجهود الرامية إلى تطوير السياسات ومتابعتها. يهدف هذا النظام إلى تطوير الإمكانيات والقدرات الإحصائية لدى الوزارات والمؤسسات الرسمية والى وضع برنامج يهدف إلى تسهيل الحصول على المعلومات والإحصاءات المالية والنقدية وعلى القطاع الإنتاجي والاجتماعي والسكاني والعمل.

وتطبيق هذا النظام يتطلب تنسيقاً واسعاً وعميقاً بين عدد كبير من الوزارات والادارات من جهة ومصرف لبنان من جهة أخرى، يمكن تسهيله بواسطة انشاء برامج معلوماتية واتصالات تطبيقية . ويقترح مصرف لبنان في هذا الاطار تطوير صيغة لانشاء بنك للمعلومات والاحصاءات عن لبنان آمن ومركزي LebStat Portal ضمن موقع على الشبكة الالكترونية وربط مختلف الوزارات والادارات لتأمين المعلومات والاحصاءات.

بالاضافة الى انشاء بنك للمعلومات، تشمل خطة العمل الوطنية الموضوعية من قبل فريق العمل الوطني للنهوض بقطاع الاحصاءات في لبنان الخطوات الاصلاحية التالية: وضع مشروع لاعادة بناء القدرات الاحصائية Statistical Master Plan ، وضع قيد التنفيذ سلسلة الإرشادات (الموضوعة من خبراء صندوق النقد الولي والبنك الدولي واللجنة الوطنية) المتعلقة بالممارسات الإحصائية السليمة (راجع الملحقين رقم 3 و4)، إعداد ونشر البيانات الوصفية للممارسات الراهنة في مجال إنتاج الإحصاءات (Metadata) ، ادخال صفحة ل"GDSS" على الموقع الالكتروني لمصرف لبنان تحت العنوان الآتي <http://www.bdl.gov.lb/Observance/gdds/index.htm> ، تطوير احصاءات عن قطاع الخدمات، تحديث قانون الاحصاءات، دراسة مؤشرات بناء القدرات الاحصائية، وضع البرنامج الخاص لنشر البيانات (Data Dissemination Strategy) والانضمام الى ال"SDSS".

## أ- أهمية دور الإحصاءات في القطاع الرسمي والخاص كأساس في تلبية احتياجات متخذي القرارات الرشيدة وفي صياغة السياسات العامة

إن الاعتماد المتزايد لمستخدمي الإحصاءات على المعلومات المتاحة من قبل الإدارات الرسمية والقطاع الخاص، في سبيل اتخاذ القرارات وتوفير أساس سليم لوضع وتنفيذ السياسات المتعددة بغية تحقيقها، جعل من موضوع توفير المعطيات الإحصائية مسألة حيوية. إن الإحصاءات هي من أهم مستلزمات ترشيد القرار للدولة الحديثة خاصة لحاجات إعادة الإعمار والتخطيط مما يوجب استخدامها في صياغة السياسات العامة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ويؤكد مساهمتها في دفع عملية التنمية وتأمين النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار في الاقتصاد الكلي والقطاع المالي.

بالفعل أن نشر وتوفير البيانات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والديموغرافية للجمهور ومتخذي القرار بسهولة وفي الوقت المناسب من شأنه أن ييسر صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والقرارات الاستثمارية الصائبة. ويمكن لهذه السياسات والقرارات، بدورها، أن تحد من تواتر الاضطرابات غير العادية في الأسواق المالية مستقبلاً والتخفيف من حدتها. هذه الإحصاءات هي من أهم أدوات الدولة الحديثة وتسمح بقياس وتيرة وأشكال النمو الاقتصادي وأهم متغيرات المؤشرات السكانية والاجتماعية ومؤشر البطالة كما تسمح بقياس مدى تحقيق أهداف عملية التنمية.

إن تغير احتياجات مستخدمي الإحصاءات خلال السنوات الأخيرة، وما اقترن بها من غموض في اتجاه تطور هذه الاحتياجات وكيفية حدوثه ومدى سرعته، كلها يطرح تحديات خاصة أمام عملية تطوير النظم الإحصائية، لا سيما في الحالات التي تتسم بنقص شديد في الموارد. ومع ما يشهده تكوين الممارسات التحليلية في مجتمع مستخدمي الإحصاءات من تأثير متزايد وغير مسبوق بظاهرة العولمة المهيمنة على اقتصادات العالم، يتعين على المسؤولين عن النظم الإحصائية بدورهم أن يجدوا وسائل جديدة ومبتكرة لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات. إن إتاحة البيانات الإحصائية للاطلاع العام من السمات الجوهرية في الإحصاءات بوصفها سلعة عامة (Public good).

Better quality information available to the market improves resource allocation and the economic efficiency of workers, consumers, and producers. The disclosure of financial information in

financial markets is essential because it means that the capital, the financial resources we saved get directed to their most productive uses.

The authorities are aware that in today's liberalized and open economic environment high-quality statistics are a critical element not only for policy-making by the government itself, but also to demonstrate accountability to the public. Dissemination of data is thus a crucial complement to data collection and is critical in ensuring transparency of public policy and the accountability of policy-makers.

The data has to be reliable, comprehensive and timely. The integrity of the disseminated data is important: information and data should not be amenable or subject to alteration or distortion. Data and information should not be prevented from distribution, if it is not "politically acceptable" or could prove "embarrassing". Protecting the integrity of statistics and ensuring its non-manipulation for political purposes or political control is critical for the confidence of the users of the data.

بالفعل من أهم مواصفات نجاح صحة وموثوقية الاحصاءات هي بناء ثقة مستعملي البيانات. بالتالي حماية هذه الاحصاءات من الضغوطات السياسية وتأمين شفافيتها مهم جدا في بناء هذه الثقة.

يتوقف نجاح النظم الاحصائية الوطنية الحديثة على الطريقة التي يتم فيها انشاء قاعدة البيانات الملائمة وتنظيم استعمال تكنولوجيا المعلومات وتشجيع فعاليتها واعتماد التخطيط الاستراتيجي التنافسي في هذا المجال. فقد اصبحت اليوم الامور المنوطة بالعلاقات القائمة مع الاطراف المستجيبة والمسائل المتعلقة بشفافية المعطيات واستقامة النظم الاحصائية الوطنية وملاءمتها ومهنيتها وجدديتها ومصداقيتها وشرعيتها من المسائل التي تستحوذ اهتمام الجهات المعنية. ومن الطبيعي أن تشكل مهام ادارة هذه الجوانب من الناحية العلمية على صعيد الاحصاءات جزءا لا يستهان به من الادارة الرشيدة للنظم الاحصائية الوطنية.

بالتالي كان لا بد للبنان أن يقدم على تطوير نظامه الاحصائي الوطني ليصبح نظاما قادرا على توفير المعلومات التي من شأنها أن تتيح مراقبة ورصد السياسات الحكومية وانعكاساتها على صعيد تحسين سبل العيش وعملية الانماء.

## ب- الوضع الحالي للاحصاءات المالية والنقدية وعلى القطاع الإنتاجي

### والسكاني والاجتماعي في لبنان

#### Real sector statistics

The first thing to notice is that like many things that were destroyed in Lebanon, the wars and violent conflicts also destroyed our statistical capacity and infrastructure. It is not only the fact that the Central administration of statistics was burned in 1984–85 with most of the records. Most of the central statistical offices records disappeared. In addition, the information and records available in most ministries and agencies were not maintained. It was not easy with the technology of the 1970's to have back-ups, as we easily do today. Hence much of the statistical capacity, of our potential to produce information and statistics was destroyed during the war. More important, there was a loss of what is called “institutional memory”.

Since the end of the war, since 1992, we also have under-invested in the production of economic information. We have not devoted sufficient resources to rebuild our statistical capacity, and as a result, the quality and reliability of economic and financial information is not up to international standards. As a result of the lack of availability of official information and data, the private sector filled the gap, substituting itself for government. The lack of availability of publicly produced information in Lebanon and the fact that the private sector had to substitute itself for the production of information, implies that overall we have less accurate information and we have to pay more for it. An example is price level and cost-of-living indexes. Several private institutions (Chamber of Commerce, Workers' Union) as well as two consulting companies produce consumer price indices, in addition to a retail price index from the Ministry of Economy and Trade. However, it is only since 2000 that a Consumer Price Index is compiled by the CAS based on a household survey data and consistent with international standards, has been published.

As a result of under-investment in statistical capacity building, the reliability and coverage of macroeconomic statistics in Lebanon are inadequate for effective monitoring of economic developments and policy formulation, with the exception of monetary and financial statistics.

Under the current statistics law, the CAS is responsible *inter alia* for the compilation of national accounts, consumer price, and foreign trade statistics. However, due to the shortage of qualified personnel and the inadequacy of resources, the CAS has not been able to compile real sector statistics on a regular basis.

The gaps in our statistical information are large and glaring. The gaps are particularly obvious in the real sector and in socio-demographic statistics. First, we lack information on the level and evolution of real economic activity in the various sectors and the regions of Lebanon. Data and information on national income, on the national accounts and their composition are missing for the war period 1975-1990 as well as the post-war period. Rudimentary and incomplete estimates of the national accounts were published for 1994 and 1995. Sadly, we are one of only a handful of countries in the world, along with Afghanistan, Kampuchea, Mozambique, that can't report on the total value of national production, GDP, GNP, and various other components of the national accounts that are important: consumption, investment, production by sector, employment and the distribution of income among factors of production. As a result, the variety of “guess-estimates” of national income, GDP, GNP, and their growth rates reported in the media are neither official, nor reliable, nor accurate. However, macro-economic policy makers, the Ministry of Finance and the Banque du Liban, require information about aggregate economic activity, trends and movements. Given the absence of data, policy makers and the public rely on a variety of



indicators for economic activity, electricity production which co-varies with aggregate activity and with total production, cement deliveries because they are associated with construction & house building, imports & exports, passenger flows as an indicator of tourism & international activity, as well as a composite coincident indicator and a Business Confidence Survey produced by the BDL (see the BDL website [www.bdl.gov.lb](http://www.bdl.gov.lb) for more information). Similarly, socio-demographic data and information is limited and irregular. However, data and information on the monetary and financial sector are consistent with international standards, and important progress has been achieved in reporting on the external sector and the fiscal sector. Specifically, the BDL has issued two information producing circulars, the International Transfers Reporting System (ITRS) and the Consolidated Portfolio Investment Survey (CPIS), [see the enclosed Box], which provide new sources of information

**CPIS:**

The Banque du Liban (BDL) issued circular no. 91 on February 13, 2002, relating to the “Coordinated Portfolio Investment Survey - CPIS” requesting all banks, financial institutions, brokerage firms, and leasing companies to report to the BDL, on a quarterly basis, their own investment position in securities issued by non-residents, as well as, the investment position of their resident clients. The BDL started receiving the responses as of end December 2001. The data relate to the financial instrument category (equity securities, short-term debt securities, long-term debt securities), the depositor’s residence (i.e. the custodian), and a distribution by country of the issuer. It is worthwhile noting that resident insurance companies also participate in this survey; the BDL obtains the data in collaboration with the Ministry of Economy and Trade – Insurance Control Commission. The survey data is used to compile the components of Lebanon’s international investment position statistics, by determining the outflows and inflows of portfolio investment. The exchange of statistical data among participating countries allows each to estimate the geographical distribution of its foreign liabilities in securities and of the related investment revenues.

**ITRS:** The BDL has issued circular no. 90 dated February 4, 2002 relating to the “International Transactions Reporting System - ITRS” that is considered a major statistical tool for providing comprehensive statistics for the Balance of Payments (BOP), as of the first quarter of 2003. This circular requests the resident banking and financial sector to report to the BDL, on a quarterly basis the economic purpose of every transaction - the value of which is equal to or exceeds the equivalent of USD 10,000 - that is carried out between residents and non-residents. These transactions receive a code related to their economic purposes, without disclosing the identity of the transacting parties. The implementation of this circular will provide the BDL with information about the purposes of transfers to and from the Lebanese economy and reliable information to compute several items in the BOP current and capital accounts, including services, portfolio investment, and FDI queries.

The Ministry of Finance now reports, on its website, government finance statistics relating to revenue and expenditure, government financial transactions, public debt and measures of fiscal performance.

كما باشرت ادارة الاحصاء المركزي عملها باجراء عدة دراسات ميدانية ومن أهمها: تطور عدد التلاميذ في المدارس (1973 – 1994) ، تطور بنية الاستيراد بحسب وجهة الاستعمال من العام 1964 حتى العام 1998، تقرير حول وضع الحسابات الاقتصادية (1994 – 1995)، مسح شامل للمباني والمؤسسات العاملة في لبنان عام 1996 ، دراسة الاوضاع المعيشية للاسر في لبنان عام 1997، دراسة ميزانية الاسر في بيروت وضواحيها المباشرة عام 1997، دراسة استعمال الخدمات الصحية والنفقات الصحية للاسر في لبنان عام 1999 ، دراسة أوضاع الطفل في لبنان عام 2000 ، ، دراسة حول تجاوب النظام الصحي مع متطلبات وحاجات المجتمع في لبنان عام 2001 ، دراسة لدى السفارات العاملة في لبنان بالتعاون مع مصرف لبنان لتأمين معلومات تخدم ميزان المدفوعات.

### **Socio-demographic statistics**

In rebuilding Lebanon's statistics, we face numerous challenges. the near absence of socio-demographic data and information in Lebanon. The last (imperfect) population census was held in 1932! We do not know the size and characteristics of our population . We do not know the size, characteristics of the labor force, migration patterns and trends (within the country and outside), conditions in the labor market (employment, unemployment) and occupational characteristics of our population and labor force! ! This is appalling and unacceptable for a country whose major form of wealth is its stock of human capital and that is in the process of rebuilding itself after conflict. We do not know what unemployment rates are, how they differ by region, by gender, educational attainment or the distribution of skills. Similarly, we lack basic information on investment (domestic and foreign), by type, sector or region. Despite the presumption that real estate and housing are major forms of private and household investment, we know little about the value of investment, its sectorial and regional distribution.

As a nation, we spend large amounts on education, health and welfare, on social spending. Indeed, by some estimates the share of spending on healthcare in Lebanon is one of the highest in the world (more than 12% of GDP). However, this high level of spending does not appear to have had a measurable impact on health indicators and educational attainment, or on reported poverty levels and social conditions. How effective is the spending in reducing poverty levels, income-gaps and rural-urban income divides? We can't answer these

questions, because we do not have the data. So the GDDS is meant to help us bridge the gap, to improve the quality and the availability of information.

Understanding and assessing the current state and weakness of the statistical system allow us to put in place the corrective, remedial policies and programs. The assessment has been widely disseminated among all the parties to facilitate coordination.

It is incongruous that in a period of reconstruction after 15 years of war, that we lack reliable data, about our regions, about our population, the socio-demographic requirements of reconstruction, that we do not have complete cost/benefit analysis for reconstruction projects. In order to do so, we need reliable, quality data. The main focus of the statistics reconstruction program needs to be on the weak areas, where we lack information: the real sector, national income statistics labor, and socio-demographic data.

In addition, most of line ministries dealing with socio-demographic data are short of a dedicated department responsible for collecting and disseminating statistics relevant to their sector.

وإزاء هذه الخلفية، جاء إنشاء صندوق النقد الدولي للنظام العام لنشر البيانات في هدف مساعدة البلدان على وضع جهودها الرامية إلى تطوير نظمها الإحصائية الكلية في السياق الأوسع للاتجاهات العامة الجديدة التي تسود الدوائر الإحصائية الدولية وتبادل خبرتها مع البلدان الراغبة في ذلك ومع مجتمع مستخدمي الإحصاءات على الصعيد الدولي.

## ت- انضمام لبنان إلى "النظام العام لنشر البيانات" المطروح من قبل

### صندوق النقد الدولي

وفي خطوة أولى لتحسين الامكانيات والقدرات الاحصائية، قررت السلطات اللبنانية دخول حيز النظام العام لنشر البيانات المعمول به من قبل المنظمات الدولية وتعيين مصرف لبنان منسقا عاما (راجع ملحق رقم 1)

النظام العام لنشر البيانات هو عملية منظمة تلتزم فيها البلدان الأعضاء بإجراء تحسينات على المدى الطويل في نوعية البيانات التي يتم إنتاجها ونشرها من خلال نظمها الإحصائية للوفاء باحتياجات التحليل

الاقتصادي الكلي. وتقوم البلدان الأعضاء المشتركة في النظام بتحديد الأولويات التي ستسعى لتحقيقها في إطار مجموعة من خطط التطوير الإحصائي. ويدعم صندوق النقد الدولي هذه الجهود عن طريق تقديم المساعدة الفنية في مجالات خبرته وحفز مصادر أخرى على تقديم المساعدة من جانبها.

إن نظام الـ GDDS المطروح من قبل صندوق النقد الدولي يمثل إطاراً سليماً لتحسين نوعية البيانات الإحصائية وتوقيت إتاحتها ونشرها من أجل دعم الجهود الرامية إلى تطوير السياسات العامة (اقتصادية، اجتماعية، مالية ونقدية) ومتابعتها. إن المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، إلى جانب تحسين الموارد المتوفرة للنظم الإحصائية، سوف تحقق ثماراً ملموسة للبلدان الأعضاء وقد بلغ عدد المشاركين الحاليين في النظام العام لنشر البيانات 53 بلداً عضواً من الدول الناشئة من بينهم 5 دول عربية فقط هي الأردن، الكويت، عمان واليمن بالإضافة الى لبنان .

**ان اشترك لبنان في النظام العام لنشر البيانات استكمل من خلال اتخاذ الاجراءات التالية:**

- ❖ التزام السلطات اللبنانية (قرار مجلس الوزراء رقم 28 في 2002/9/5 -راجع ملحق رقم 1-) باستخدام النظام العام كإطار لتطوير النظم الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمغرافية ونشرها؛
- ❖ تعيين مصرف لبنان بالتعاون مع وزارة المال، منسق قطري للعمل مع خبراء الصندوق وللتسيق بين القائمين بالأنشطة الإحصائية،
- ❖ إعداد ونشر بيانات وصفية في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات عن الأمور التالية: (أ) الممارسات الراهنة في مجال إنتاج الإحصاءات ونشرها؛ (ب) الخطط الموضوعية لإدخال تحسينات قصيرة المدى وطويلة المدى (راجع

.) (<http://www.bdl.gov.lb/Observance/gdds/index.htm>).

## 1) أهداف النظام العام لنشر البيانات

يهدف هذا النظام إلى تطوير الإمكانيات والقدرات الإحصائية في لبنان وبالتالي إلى تحسين الوضع والتطورات في الاقتصاد الكلي (macroeconomic) كما يسمح بوضع برنامج يهدف إلى تسهيل الحصول على الإحصاءات المالية والنقدية وعن القطاع الإنتاجي . ويأتي الجانب الاجتماعي - السكاني الذي تمت صياغته في قالب جديد بالتعاون مع البنك الدولي كعنصر مكمل للإرشادات المتعلقة بالممارسات الإحصائية السليمة في مجال إعداد إحصاءات الاقتصاد الكلي ونشرها. وبالتالي أصبح النظام العام لنشر البيانات معنيا بتلبية الاحتياجات المحددة لكل بلد مشارك في إعداد تقارير حول إستراتيجية الحد من الفقر.

### "النظام العام لنشر البيانات"

يحث النظام العام لنشر البيانات على اتباع ممارسات إحصائية سليمة في إعداد الإحصاءات الاقتصادية والمالية والاجتماعية-الديمغرافية ونشرها. ويولي النظام اهتماما خاصا لاحتياجات مستخدمي البيانات التي يليها من خلال مبادئ توجيهية تتعلق بجودة البيانات وصحتها وإتاحتها للاطلاع العام. وبناء عليه، يتناول النظام العام لنشر البيانات ثلاثة مجالات رئيسية - جودة البيانات؛ خطط تطوير النظم الإحصائية؛ ونشر البيانات. وتشكل هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية أساسا صلبا لصياغة سياسات التطوير الإحصائي على المدى الطويل.

ويتمثل الهدف الأساسي للنظام العام في ضمان إقامة النظم الإحصائية وإدارتها بسبل تسمح بإنتاج الإحصاءات ونشرها وفقا للمبادئ والممارسات التي تكفل معايير امتياز عالية المستوى. ومن ثم فإن أساس النظام هو تطبيق مبادئ منهجية سليمة، واعتماد ممارسات شديدة الدقة في إعداد البيانات، واستخدام إجراءات تضمن الالتزام بالأصول المهنية والعلمية والموضوعية ونشر الإحصاءات على أساس منصف. ولا يقصد بالنظام العام معالجة الحالات التي يكون فيها حسن التوقيت هو جوهر المشكلة - بل يركز على بناء القدرات اللازمة لنشر إحصاءات على أعلى مستوى من الجودة،

تركز خطط التطوير في النظام العام لنشر البيانات على النظر إلى النظام الإحصائي بكامله وتشمل (أ) تشخيص الحالة الراهنة وصياغة رؤية استراتيجية لاتجاهات العمل في المستقبل؛ (ب) تصميم خطة عمل مفصلة تحدد جميع الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة؛ (ج) متابعة ما يتحقق من تقدم في إطار هاتين الخطتين؛ (د) نشر البيانات وهو الهدف النهائي لأي نظام إحصائي. وبالتالي، يعلق النظام العام

أهمية خاصة على الإجراءات المستخدمة في نشر البيانات. ومن مجالات التركيز الأساسية في هذا الصدد اختيار أساليب ملائمة ومحايدة للنشر.

إن الأبعاد الأربعة للنظام العام لنشر البيانات تشمل نطاق التغطية والدورية والحدثة كعنصر "جوهريا" لضمان الشفافية بالإضافة إلى معايير الجودة والصحة (أي الالتزام بالأصول المهنية) التي هي عامل رئيسي في إعطاء الثقة للإحصاءات الرسمية. كما أن إتاحة البيانات للاطلاع العام من السمات الجوهرية في الإحصاءات بوصفها سلعة عامة (راجع موقع صندوق النقد الدولي <http://dsbb.imf.org>).

هناك سبيل آخر يقوم من خلاله النظام العام لنشر البيانات بتيسير عملية تطوير النظم الإحصائية، وهو نشر معلومات ("بيانات وصفية" Metadata) عن الممارسات الإحصائية وخطط التطوير لدى البلدان المشتركة في النظام ضمن اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

## 2) البيانات الوصفية

انضم لبنان فعليا إلى لائحة الدول المشاركة في "النظام العام لنشر البيانات" منذ يوم الخميس الواقع في 16 كانون الثاني 2003. وذلك من خلال نشره ، على اللوحة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، للممارسات الإحصائية المتبعة حاليا من قبل الوزارات والإحصاء المركزي والمؤسسات ووصفه للمشاريع التي تساعد على تطوير هذه النظم.

وتحتوي هذه الجداول المفصلة على إرشادات محددة بالموضوعات التالية: أسماء مسؤولو الاتصال في الوزارات المعنية، خصائص البيانات (التغطية والدورية والحدثة)، الإطار التحليلي والتعاريف والتصنيفات، الجودة وتوثيق المنهجية، خطط التحسين بما فيها احتياجات المساعدة الفنية وغيرها بالإضافة إلى صيغ النشر.

يمكن قراءة هذه البيانات ومعاينة المرشد الذي يشرح طبيعة هذا النظام وأهدافه (المنشر في ستة لغات من ضمنها العربية) على اللوحة الإلكترونية لصندوق النقد الدولي تحت العنوان الآتي <http://dsbb.imf.org/Applications/web/gdds/gddscountrylist/> . كما تم نشر هذه البيانات الوصفية باللغتين الانكليزية والعربية على الموقع الإلكتروني لمصرف لبنان تحت العنوان الآتي

لتأمين انتشار أوسع داخل لبنان والبلدان العربية. <http://www.bdl.gov.lb/Observance/gdds/index.htm>

This step, together with the recent nomination of a GDDS coordinator, and agreement by the authorities to use the GDDS as a framework for the development of the country's statistical system, completed the criteria needed for Lebanon to be a GDDS participant.

### (3) خطة العمل لوضع نظام ال GDDS قيد التنفيذ

ومن بعد تأليفها وضعت اللجنة الوطنية للنظام العام لتشر البيانات، والتي تضم الاحصاء المركزي وعدد كبير من الوزارات (راجع ملحق رقم 2) اضافة الى وزارة المالية ومصرف لبنان، خطة عمل وطنية للنهوض في المجال الاحصائي.

#### National Action Plan

The different projects identified under the GDDS and their current status are outlined below:

GDDS Projects	Current Status
1 The <b>IMF multi-sector statistics mission</b> to assess economic and financial sectors (25.03.02 – 05.04.02).	Done
2 <b>Posting of the Lebanese Metadata on the IMF website</b>	Done
3 <b>Seminar on the 20th September 2002</b> to launch the process of GDDS implementation and seek donor support for Lebanon's efforts.	Done
4 Development of a <b>GDDS webpage</b> on the Banque du Liban website.	Done
5 <b>Regional Workshop from 28<sup>th</sup> October till 1<sup>st</sup> of November on "Methodological Standards for Compilation of Statistics on Foreign Direct Investment and the Activities of Transnational Corporations", organized by ESCWA and UNCTAD.</b>	Done
6 World Bank mission (2-14 December 2002) for the <b>development of social, demographic and labor statistics</b> into the GDDS: <b>Metadata</b>	Done
7 Implementing the <b>projects identified in the IMF Action Plan</b> , which outlined the major improvements that would bring Lebanon's macroeconomic statistics in line with international standards.	Ongoing
8 <b>Assessment of Statistical Capacity</b> within our Ministries and agencies, with the assistance of "Paris 21 Partners" in order to further strengthen our national systems.	Ongoing

9	Implementing the <b>LebStat Portal</b> which would link all producers, publishers, and users of statistics through one computerized network. The National Statistics System will act as a national databank that would be available on-line, interactively, and will allow the posting and dissemination of data and information on a regular basis.	Ongoing
10	<b>Developing statistics on the services sector</b>	Ongoing
11	<b>Revision of the statistics legislation of 1979/1980</b> to address excessive rigidity, reallocate assignments of responsibility, and provide greater delegation of authority.	Ongoing
12	<b>Acceding the Special Data Dissemination System (SDDS)</b> in order to enhance the availability of timely and comprehensive statistics and to contribute to improving Lebanon's access to the international financial markets.	To be implemented in the medium term

The GDDS national action plan remains to be fully implemented; its completion along with the rebuilding of Lebanon's statistical capacity would open up the country's candidacy for the Special Data Dissemination System.

## ث - الخطوات نحو بناء القدرات الإحصائية

### 1) برنامج العمل الوطني

#### أ - الإحصاءات عن الاقتصاد الكلي

زارت لبنان، من 25 اذار 2002 الى 5 نيسان 2002 ، بعثة من الصندوق النقد الدولي بهدف دراسة الوضع والتطورات في الاقتصاد الكلي ووضع برنامج يهدف الى تسهيل الحصول على الإحصاءات المالية والنقدية وعن القطاع الانتاجي.

In cooperation with the BDL, the Ministry of Finance, and other Lebanese authorities, the Mission produced a [report](#) in June 26, 2002 and a National Action Plan was adopted (راجع ملحق رقم 3). Within this medium-term [Action Plan](#), the mission prepared a number of recommendations and outlined the major improvements that would bring Lebanon's macroeconomic statistics in line with international standards.

#### ب - الإحصاءات الاجتماعية والسكانية



زارت لبنان بعثة فنية من البنك الدولي لدراسة الجانب الاجتماعي - السكاني من مشروع "النظام العام لنشر البيانات" خلال الفترة الممتدة ما بين 2 إلى 14 كانون الأول 2002 بهدف تطوير وإدخال الإحصاءات الاجتماعية والعمل والسكانية ضمن البرنامج المشار إليه أنفا كعنصر مكمل للإرشادات المتعلقة بالممارسات الإحصائية السليمة في مجال إعداد إحصاءات الاقتصاد الكلي ونشرها. وإن الخبراء المعنيين وضعوا مؤخرا سلسلة من الإرشادات المتعلقة بالممارسات الإحصائية السليمة لهذا القطاع (راجع ملحق رقم 4).

## 2) المؤسسات

نالت الإحصاءات الوطنية حصتها من النقص في القدرات على المستوى البشري والتجهيزي من خلال تدمير المباني واتلاف الارشيف وتشتت الموظفين. اصبح لدينا نقص شاسع في كوادر الادارة المركزية للإحصاء والوحدات الإحصائية في الإدارات العامة. نتيجة النقص فقدت ادارة الاحصاء المركزي القدرة على الاشراف والتنسيق بين النشاطات الإحصائية للوزارات والمؤسسات العامة واصبح التوجه والواقع نحو اللامركزية الإحصائية مع استقلال عدد من الوزارات في نشاطها الإحصائي بالتعاون مع مؤسسات دولية التي وفرت المساعدة التقنية والمالية مما أدى الى تعدد مصادر البيانات واختلاف المناهج المعتمدة.

Beyond the historical legacy resulting in the loss of institutional records and files, major hurdles on the path of rehabilitation of CAS normal functions include: strict management control by governmental authorities, lack of flexibility in resource management, lack of trained and experienced staff in statistics at the central level and in line ministries.

وبعد انتهاء الحرب، لم تواكب عملية النهوض بالاحصاءات مستلزمات عملية التنمية. فلم يكن توجه الدولة لتغطية النقص في الكوادر والتجهيزات أو محاولة استقطاب الكفاءات الشابة كافيا لاعادة اعمار المؤسسات والوحدات الإحصائية ولتأمين قدرتها الانتاجية للنهوض بالاحصاءات. هذه الاخيرة كانت ستسمح باستعمال أهم المتغيرات والمؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية كأساس لتحديد اهداف الخطط ولمناقشة السياسات العامة ومدى نجاحها.

The legal and institutional framework governing the Lebanese statistical system needs to be reformed in order to provide a larger autonomy to CAS, the means to better coordinate with local users and producers of statistics, and a more open access to data by users, associated with a clearer dissemination strategy.

ان المهام المكلفة بها ادارة الاحصاء المركزي عديدة واساسية لعمليات التخطيط والبرمجة والتقييم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية وسوق العمل وغيرها مما يستوجب تعزيز امكانيات هذه المؤسسة على المستويات المالية والبشرية والتجهيزات من خلال تعديل مرسوم انشاءها الذي يعود الى سنة 1979 .

### **3) تحديث قانون الاحصاءات**

The statistical capacity building has to involve many things, in particular, in terms of legislation, we need a modern statistics law. Existing legislation dates back to 1977 and has not been revised or modernized since then. It was issued by decree and is not actually a full-fledged statistical law.

In accord with the recommendations of the IMF & World Bank multi-statistical mission, we are in the process of drafting statistical legislation to revise the legislation of 1979/1980 in order to address excessive rigidity, enhance the professional independence and strengthen our national statistical agency. We believe that giving CAS more professional independence and resources, protected by legal or institutional provisions, will help strengthen it as a professional, objective, and valued organization.

#### **Legal framework, institutional issues, and coordination**

Although Lebanon's statistical system is highly decentralized, the Statistics Law of 1979 established the Central Administration of Statistics (CAS) as the main statistical agency and gave it a coordinating mandate.

A number of shortcomings in the legislation in relation to Lebanon's current needs for quality macroeconomic and socio-demographic statistics that are produced on a regular and routine basis would suggest the need for a revised statistics law. Lebanon should use this opportunity to ensure that best practices and general principles found in the statistical systems of highly regarded agencies are taken into account in the new law, together with subsidiary regulations and ordinances.

One, the lack of a clear data dissemination strategy allows some ambiguity in the terms and conditions under which public and private users can access data. The current statistical law, which was promulgated in 1979, during the first years of the civil war, prevents data users from accessing survey data, in the purpose of protecting individual records confidentially. However, given the national sensitivity in this matter, authorities use an extensive definition of confidentially thus greatly limiting data accessibility.

Two, a number of specific changes in the institutional structure and assignment of responsibilities would help enhance the effectiveness of Lebanon's statistical system. In particular, the allocation of responsibility for the major areas of macroeconomic and social statistics should be aligned with international practices.

Three, the current institutional rigidity with regard to responsibilities for undertaking surveys (vested in the CAS) impedes the timely and accurate compilation of statistics. More flexibility can be gained by allowing surveys to be undertaken according to functional specialization and responsibility. A case in point concerns statistics relating to the balance of payment. In particular, the BDL should be assigned full authority for surveys associated with the compilation of balance of payments statistics, with the CAS retaining responsibility for most other socio-economic surveys.

Four, any new statistics law should avoid micromanaging the operations of the CAS and should provide maximum delegation of authority to ensure that routine statistical operations, including surveys and censuses, are undertaken in a timely and regular manner.

The draft "statistics law" would embody a number of desirable characteristics in accord with the UN's guidelines on the establishment of sound, modern statistical systems. These include:

- “(i) List the functions of the statistical system, including the dissemination and publication of statistics as required for economic and social policymaking and to satisfy the essential requirements of domestic and international users;
- (ii) Provide the legal power to collect information
- (iii) Establish the professional independence of the statistical system from political intervention
- (iv) Ensure the confidentiality of information provided by individual entities; and
- (v) Provide for the coordination of statistical activities.”<sup>1</sup>

A new statistics law is important for Lebanon to establish a strong national statistical institute, in order to strengthen the existing Central Administration of Statistics and increase its independence and professionalism. The provision of a national, professional statistical function immune from political intervention is important for ensuring transparency and good governance. It should also be provided with an adequate budget. Independence means nothing in the absence of adequate, independent financial resources and budget for the tasks of the CAS.

The second law required to strengthen the statistical function in Lebanon, is a Freedom of Information Act. The Freedom of Information Act means that publicly available information should not be withheld from any citizen, or from any person who requires information. Currently, trying to get public information, is a difficult task, because there is no framework or

---

<sup>1</sup> For a discussion and review of the statistical legislation in a cross-section of countries, see the expose and discussion in Sarmad Khawaja and Thomas Morrison, “*Statistical Legislation: Toward a More General Framework*”, IMF working Paper, WP/02/179, October 2002.

legislation to classify information and statistics and rights of access and dissemination. Therefore, there is no mechanism to inform compliance to a request for information. A basic civil right has to be made available, within a clear transparent legal framework, through a Freedom of Information Act.

#### (4) مؤشرات بناء القدرات الإحصائية "شراكة باريس 21"

يتم التعاون مع خبراء من شراكة باريس 21 (الذي يضم مستشارين من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية) من أجل مساعدة لبنان على تطوير نظمه الإحصائية في بيئة تتزايد فيها الحاجة الى الاحصاءات المفيدة والدقيقة والشاملة لاغراض صنع السياسات وتحليلها. وسيتم وضع مشروع وطني لاعادة بناء القدرة الإحصائية لدى الوزارات والمؤسسات العامة بعد دراسة مجموعة من المؤشرات الإحصائية (راجع ملحق رقم 5 وموقع مصرف لبنان تحت العنوان الآتي <http://www.bdl.gov.lb/Observance/gdds/index.htm>).

ستتيح مجموعة هذه المؤشرات تقييم التقدم المحرز حتى الان في مجال الاحصاءات من أجل اعطاء صورة واضحة عن القدرة الإحصائية الحالية للبنان

The results of the assessment can be used as a management tool by the authorities first to identify strengths and weaknesses of the system, to identify institutional needs and priority actions and finally as a benchmark to measure progress over time.

هذه المبادرة تشكل الاولى من نوعها لجهة تطوير مجموعة من المؤشرات الدولية لقياس القدرة الإحصائية خاصة في البلدان التي تعاني من قلة الموارد المحلية والتي تدعم عملية وضع سياسات التنمية والحد من الفقر وتنفيذها.

اذ يهدف مشروع بناء القدرات الإحصائية الى وضع خطة لتطويرالنظام الإحصائي - والقوانين المنوطة به-ولا سيما على صعيد برمجة النتائج (output) ومقتضيات الموارد (resource requirements) على مدى فترة زمنية تتراوح ما بين 5 و10 سنوات. كما يرمي الى تعزيز القدرات الإحصائية لدى الجهات الوزارية المختصة والمؤسسات العامة المعنية لدفعها على تطوير المؤشرات للمدخلات (input) والمخرجات والنتائج (outcome indicators) وتطوير مؤشر وطني لقياس أداء السياسات في كافة الوزارات والمؤسسات العامة.

ان "شراكة باريس 21"، التي قد تأسست في عام 1999، تتألف من شراكة تشمل راسمي السياسات والمحليين وخبراء الاحصاء من أهم المنظمات الدولية من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين. وهي تعمل كحافز لدعم مبدأ رسم السياسات والرصد بشكل قائم على الادلة الاحصائية في جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية.

وسنسى مع المنظمات الدولية المشاركة في شراكة باريس 21 والتي تضم البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الامم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية والدول الصديقة الى اجاد التمويل لوضع مشروع بناء القدرة الاحصائية قيد التنفيذ. ولكن يقع على عاتق الدولة تأمين استدامة (sustainability) التمويل لوضع هذا البرنامج قيد التنفيذ وبالتالي ايجاد بيئة مؤسسية تهدف الى بناء القدرات الاحصائية.

### 5) استعمال المعلوماتية والتقنيات الجديدة لتجميع ونشر البيانات

أ- ادخال صفحة ل"النظام العام لنشر البيانات" على اللوحة الإلكترونية لمصرف لبنان

أدخل مصرف لبنان صفحة اضافية على اللوحة الإلكترونية الخاصة به تحت عنوان "الادارة الرشيدة" (Observance of Standards and Codes). يمكن معاينة هذه الصفحة على موقع شبكة الإنترنت لمصرف لبنان تحت العنوان الآتي <http://www.bdl.gov.lb/Observance/gdds/index.htm>.

تتضمن هذه الصفحة معلومات عن أهداف "النظام العام لنشر البيانات" ومنافع الانضمام اليه، تأسيس فريق العمل الوطني والممارسات الإحصائية (أي البيانات) المتبعة حالياً من قبل الوزارات والمؤسسات. وتنتشر هذه البيانات الوصفية باللغتين الانكليزية والعربية لتأمين انتشار أوسع داخل لبنان والبلدان العربية. كما تشمل الصفحة خطة العمل الوطنية الموضوعية من قبل فريق العمل الوطني للنهوض بقطاع الاحصاءات والخطوات الاصلاحية المتوجبة لاعادة بناء القدرة الاحصائية في لبنان.

ان ادخال صفحة ال"GDSS" هي خطوة مهمة تعتمدها السلطات اللبنانية من أجل تعزيز الشفافية والتأكيد على مساهمة الاحصاءات في دفع عملية التنمية واستخدامها في صياغة السياسات العامة وترشيد القرار للدولة الحديثة خاصة لحاجات اعادة الاعمار والتخطيط.

## ب- انشاء بنك للمعلومات "LebStat" Lebanon Statistics Portal

ان تطبيق نظام الGDDS يتطلب تنسيقا واسعا وعميقا بين عدد كبير من الوزارات والإدارات من جهة ومصرف لبنان من جهة أخرى، يمكن تسهيله بواسطة إنشاء برامج معلوماتية واتصالات تطبيقية. ان مشروع LebStat Portal يقترح تطوير صيغة لإنشاء بنك وطني للمعلومات آمن ومركزي ووضعه على الشبكة الإلكترونية وربط مختلف الوزارات والإدارات لتأمين المعلومات والإحصاءات في هدف نشر وتسهيل الحصول على المعلومات والإحصاءات المالية والنقدية وعلى القطاع الإنتاجي، الاجتماعي والسكاني من أجل تعزيز الشفافية. مع الإشارة الى ان هذا المشروع يندرج ضمن إطار بناء المؤسسات مما له من أهمية للبنان وللدول المشاركة في إعادة اعمارهم.

Within the GDDS framework, the relevant agencies/ministries should be able to produce a wide range of data and statistics on a daily, weekly, monthly and yearly basis. The objective of the project is to gather all the information into one database and ensure regular standardized reporting of information in a timely and comprehensive manner (please see appendix 6).

The principal beneficiaries of the Lebanon Statistics Portal include the general public, the banking and financial markets, international organizations, trade and economic partners, national statistical agencies, academia, research organizations, other users of data and the providers of financial and technical assistance.

## ج- اقتراح مشروع لدعم وبناء القدرة الاحصائية في البلدان العربية Arabstat

لقد تأخرت البلدان العربية كما رأينا في الانضمام بالنظام العام لنشر البيانات

Our region suffers from severe underdevelopment of information and statistics: only four other Arab countries had reached the quality and availability of information required to accede to the General Data Dissemination Standard: Jordan, Kuwait, Oman, Yemen, and Lebanon. The Special Data Dissemination Standard, the SDDS, requires more extensive reporting, imposes a higher standard of data, more reliable, quality data, and more timely data. Only one country in our region, Tunisia, has acceded the Special Data Dissemination Standard level.

Encouraging other countries to participate would help improve the overall "investment climate" in the region and policy makers ability to develop and implement sound policies. To remedy this weakness and respond to the statistics challenge, I propose a regional initiative, "Arabstat",

modeled on other successful regional initiatives such as Afristat, that would be highly beneficial for all parties and could receive support from regional and international organizations.

ARABSTAT would assist the countries of the region to implement their national plans for improvement that they have identified in the GDDS program. The plans for improvement would reflect each participating country's priorities and time frame for working toward the guidelines on good statistical practice that they are committed to achieve as GDDS participants.

Arabstat would benefit from economies of scale (the same process being replicated in a large number of countries) and has the characteristics of being a regional public good, with benefits accruing to each participating country.

First, each state, each government, each policy-maker needs information in order to manage efficiently, and at a lower cost, the internal administration as well as economic and social development. A complete and reliable system of information is necessary to achieve these objectives.

Second, at the basic level, this consists in a minimum set of statistical data, but the final objective remains the implementation of a complete system of social and economic information. To answer, even partially, needs information and resources (including human and material). These are not easily available in the countries of the region.

Third, the small size of some countries in the region as well as the specialized resources required, does not allow implementing complete and operational statistical systems.

Fourth, the increased demand for complete and reliable statistical information, both for sound macroeconomic management and to respond to the requests of international organizations, places substantial pressure on the limited resources of National Statistics Administrations.

Fifth, ARABSTAT will encourage international grants and funds, since donors will be more willing to help when dealing with an organized group of countries as happened with AFRISTAT.

## ح- أهم التوصيات للنهوض بقطاع الاحصاءات

Let me conclude this paper with set of recommendations aiming a modernizing and rebuilding Lebanon's statistical capacity within the organizing framework of the GDDS:

- 1- **A National Statistics Capacity Building Plan should be formulated and implemented** in accord with the recommendations of the *Partnership In Statistics for Development in the 21<sup>st</sup> Century* (the PARIS 21 initiative). It should be based on an assessment of the institutional, personnel, IT systems and other component required to rebuild the capacity of Lebanon's statistical systems. The National Statistics Capacity Building Plan would identify the statistics function and statistical systems as a national priority equivalent to physical infrastructure.

- 2- **Lebanon needs a new, modern legal framework to support its statistical systems.** This requires a new law on statistics that would amend the existing out-dated decree, provide professional and political independence, an adequate budget and resources for its Central Statistics Agency. The new law would ensure transparency in the process of collecting, compiling and disseminating statistics in accord with internationally recognized scientific standards and maintain their integrity and wide availability.
- 3- **Priority must be given to produce statistics on the “real sector”, specifically the “core” National Income and Product Accounts (NIPA) on a regular, systematic basis,** on an annual basis, and to be followed as early as possible with the production of quarterly NIPA. The NIPA should be produced in accord with international (UN) standards to provide necessary coverage, accuracy, detail, quality and timeliness. Lebanon needs a full set of national economic accounts to include income, production, consumption and investment.
- 4- **Lebanon should rapidly produce social and demographic statistics,** covering in particular population, labor force, employment, unemployment, skills, activities, migration, productivity, labor costs and other basic labor statistics. This requires the conduct of an in-depth labor force and population surveys.



## الملاحق

ملحق رقم 1: قرار السلطات اللبنانية دخول حيز النظام العام لنشر البيانات وتعيين مصرف لبنان منسقا عاما

ملحق رقم 2: فريق العمل الوطني

ملحق رقم 3: خطة العمل لتطوير الاحصاءات عن القطاع الانتاجي والمالي والمالية العامة

### **Appendix 3: LEBANON ACTION PLAN FOR STATISTICAL DEVELOPMENT Real & financial Statistics (IMF mission: March 25-April5, 2002 )**

#### **I. Real Sector Statistics**

Agency in charge: Central Administration of Statistics

Activities	Time frame
<b>National accounts statistics</b>	
1 Conduct Buildings, Dwellings and Establishments Census.	July 2002 to Feb 2003
2 Establishments survey for 2002 and 2003.	March to September every year
3 Household budget survey during 2003	Field work: January to December 2003 Results: Mid 2004
4 Ad hoc Surveys for covering the informal economic activities.	Jan - dec 2003
5 Compile GDP for 2002	July to December 2003.
6 GDP for 2003 using data from all surveys (production) and household budget survey (consumption)-benchmark year	July to February 2005.

#### **Merchandise Trade Statistics**

1 Improve the coverage of merchandise trade statistics (unrecorded cross-border trade, electricity' transactions,..)	September 2003.
2 Conduct validity checks on foreign trade statistics.	With effect from September 2003.

#### **Price statistics**

1 Compile CPI for 2000 and 2001	Implemented: data is published on the internet
2 Construct unit value indices for exports and imports BDL	With effect from January 2003 Publication: January 2004.
3 Introduce improvements to CPI index: 1) Extend the data to remote suburbs of Beirut and to other large cities (Saida and Tripoli). 2) Revise weights for tobacco and alcohol	January 2004
4 Use net weighting for insurance	January 2004.

#### **II. Government Finance Statistics**

Agency in charge: Ministry of Finance

Activities	Time frame
------------	------------

1	Require the <b>CDR to integrate their accounts in the budget.</b>	First monthly tables disseminated with effect from January 2003.
2	Implement an <b>Integrated Financial Management System (IFMS)</b> for general government accounts, supported by a national computer network.	By December 2003.
3	Revenue and expenditure <b>budget consistent with MGFS 2001</b> (transfers to and payments from the nonfinancial enterprises and "Net Lending" item).	By December 2003.
4	<b>Record "in-kind" grants</b> and associated onlending as budgetary revenue and net lending.	By June 2003.

### III. Monetary and Financial Statistics

Agency in charge: BDL (Monetary Statistics Division & Financial Market Dep.) & Banking Control Commission

Activities	Time frame
1 Full implementation of <b>Manual' standards.</b>	December 2003.
2 Elaborate a "financial situation" report that <b>covers all financial sector institutions.</b>	December 2003.
3 Undertake statistical <b>measurements of real estate sector</b>	December 2003.
4 <b>Financial soundness indicators</b> for (a) banks; (b) capital markets (c) real estate markets & other financial institutions.	(a) June 2003 – june 2005.
5 Review the types of information on <b>settlement and clearing systems</b>	December 2002.

### IV. Balance of Payments Statistics

Agency in charge: BDL (Monetary Statistics Dep.)

Activities	Time frame
1. Improvement in the coverage of <b>data on service and private sector financial flows.</b> (ITRS) cover period Q2-2002	2003
2. Improvement in the coverage and reporting of <b>data on portfolio investment abroad by residents</b> in the context of the CPIS from end-2001	Implemented
3. Improvement in the presentation and <b>dissemination of balance of payments data.</b>	2003
4. Improvement of <b>transmission of balance of payments data to STA</b> for publication in <i>IFS</i> and <i>Balance of Payments Yearbook</i> .	2003
5. Compilation of the <b>international investment position (IIP).</b>	2004
6. Undertake <b>direct investment survey.</b>	2004.

## ملحق رقم 4: خطة العمل لتطوير الاحصاءات عن القطاع السكاني والاجتماعي والعمل

**Appendix 4: LEBANON ACTION PLANS FOR STATISTICAL DEVELOPMENT  
Socio-demographic Statistics (World Bank mission: 2-14 December, 2002)**

Activities	Time frame	Responsibility/Resource requirements/Comments
<b><i>SOCIO-DEMOGRAPHIC STATISTICS</i></b>		
1. Assess the national statistical system	2004	Central Administration of Statistics (CAS), Central Bank (Banque du Liban)
2. Reform of the legal framework of the institutional statistical infrastructure	2005	CAS, OMSAR
3. Strengthen statistical human resources and capabilities	2005	CAS, OMSAR, Line Ministries
4. Formalize coordination mechanisms	2003/2004	CAS, OMSAR, Line Ministries, Central Bank
5. Formulate a Data Dissemination Strategy	2004	CAS, Line Ministries, Central Bank
6. Secure financial resources for data collection and data dissemination	2004/2005	CAS, Line Ministries, Central Bank
7. Define a medium-term comprehensive survey program for households and enterprises	2004	CAS, Line Ministries, Central Bank
8. Adopt simplified data collection and sampling methods	2004/2005	CAS
<b><i>POPULATION STATISTICS</i></b>		
1. Strengthen Civil Registration Reporting System	2004/2006	Ministry of Interior, CAS
2. Develop proxy methods for population estimates	2005	CAS, MoSA
3. Develop and implement an advocacy campaign for statistics	2003/2004	CAS
<b><i>HEALTH STATISTICS</i></b>		
1. Establish a Health Statistical Unit	2003	MoPH
2. Strengthen the Health Management Information System (HMIS)	2003/2004	MoPH
3. Develop a Data Dissemination Strategy	2004/2005	MoPH, CAS
4. Complete health facilities map	2004/2005	MoPH, CAS
5. Establish coordination mechanisms with data producers and users	2004	MoPH, other partners

Activities	Time frame	Responsibility/Resource requirements/Comments
<b><i>EDUCATION STATISTICS</i></b>		
1. Complete the Education Management Information System (EMIS)	2003/2004	MoE
2. Improve coordination mechanisms with public and private data users and producers	2004	MoE, other partners
3. Strengthen human resources of EMIS	2004/2005	MoE, CAS
4. Establish a realistic data reporting calendar	2004	MoE
5. Complete school facilities map	2004/2005	MoE, CAS
<b><i>POVERTY STATISTICS</i></b>		
1. Strengthen poverty analysis capabilities	2003/2004	MoSA, CAS
2. Complete Housing, Building, and Enterprise survey	2003	CAS
3. Conduct the Multi-Purpose Household Survey (MPS)	2003/2004	CAS, MoSA
<b><i>LABOR MARKET STATISTICS</i></b>		
1. Establish Statistical Unit within ONE	2004	MoL (ONE), CAS
2. Design an Employment/Unemployment survey program	2003/2004	ONE, CAS
3. Coordinate with CAS for the design and carrying out of Employment/Unemployment surveys	2003/2004	ONE, CAS
4. Strengthen data reporting system in Employment Bureaus network	2004/2005	ONE

ملحق رقم 5: استمارة مؤشرات بناء القدرات الإحصائية Statistical Capacity Building Indicators  
الموضوعة من خبراء "شراكة باريس 21"

ملحق رقم 6: توزيع المؤشرات الإحصائية بحسب مصادرها

#### Appendix 6: Distribution of the following data categories by producing agencies

<u>Sector</u>	<u>Producing Agency</u>	<u>Data Category</u>
<b>Real sector:</b>		
	Central Adm. For Statistics Ministry of tourism Ministry of Public Works and Transportation, AIB, Port of Beirut Ministry of Industry Ministry of Agriculture Ministry of Power Ministry of Telecommunications, OGERO Liban Post Ministry of Economy & Trade	National accounts, CPI. Tourism statistics Transport statistics Industrial statistics Agricultural statistics Electricity, Water, Energy Statistics Telecom statistics Courier Statistics National Accounts (1997-2001 series), Insurance, Consumption Price Index
<b>External sector:</b>		
	Banque du Liban Higher Council of Customs	BOP, Exchange rates, International reserves, External debt & debt service Merchandise trade
<b>Financial sector:</b>		
	Banque du Liban Beirut Stock Exchange	Depository Corporation Survey, Broad money & credit aggregates, Central bank aggregates, Interest rates, Stock market (MVWI) Stock Market
<b>Fiscal sector:</b>		
	Ministry of Finance Banque du Liban	Central Government debt, Central Gvmt. Aggregates Domestic & foreign debt
<b>Socio-demographic sector:</b>		

Population	Ministry of Interior (civil registration) CAS	Population Statistics
Poverty	Ministry of Social Affairs CAS	Poverty Statistics
Education	CERD, Ministry of Education CAS	Education Statistics
Health	Ministry of Public Health World Health Organization World Bank HSPR CAS	Health Statistics
Labor	NOE, Ministry of Labor CAS	Labor Market Statistics

*CERD: Center for Educational Research and Development*

*NEO: National Employment Office*

*HSPR: Health Sector Policy Reform*

*MVWI: Market Value Weighted Index*

## المراجع:

- 1- مرشد الى "النظام العام لنشر البيانات"، صندوق النقد الدولي، أيار 2002
- 2- تقرير صندوق النقد الدولي عن القطاع الانتاجي والمالي، حزيران 2002
- 3- تقرير البنك الدولي عن القطاع الاجتماعي والسكاني والعمل، نيسان 2003
- 4- محاضرة لمتخرجي الجامعة الاميركية عن "المؤشرات الاقتصادية والادارة الرشيدة"، د. ناصر السعيد ، كانون الثاني 2002
- 5- النشرة الشهرية ل "شراكة باريس 21"، 2003
- 6- The framework for determining statistical capacity building indicators, Paris21 Task Team, April 2002
- 7- OECD: The Statistics Newsletter, 2003
- 8- Handbook of Statistical Organization, third edition, United Nations Statistics Division, Dec 2001
- 9- Statistical legislation: towards a more general framework, IMF working paper, Sarmad Khawaja & Thomas Morrison, Oct 2002
- 10- محاضرة عن "الحقل الاحصائي في لبنان"، د.مرال توتليان، 31 تشرين الاول 2002